



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

Ministry of Higher Education & Scientific Research

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون/ الفرع العام

علاقة الدين بالدولة وموقف دستور جمهورية العراق لسنة 2005

"دراسة مقارنة"

رسالة تقدمت بها

غفران ناجي شاكر

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف وهو جزء من متطلبات درجة

الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ. م. د. عدنان عاجل عبيد

2016 م

1437 هـ



﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ
أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة الآية: 32

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة **(علاقة الدين بالدولة وموقف دستور جمهورية العراق لسنة 2005)** "دراسة مقارنة" لطالب الماجستير (غفران ناجي شاكر) قد جرى بإشرافي في قسم القانون وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في القانون العام.

الامضاء:

الاسم: د. عدنان عاجل عبيد

التاريخ: / / 2016

توصية السيد رئيس القسم العلمي

استناداً الى التعليمات النافذة والتوصيات المقدمة، أرشح رسالة الماجستير الموسومة **(علاقة الدين بالدولة وموقف دستور جمهورية العراق لسنة 2005)** "دراسة مقارنة" للمناقشة العلمية.

الامضاء:

الاسم:

التاريخ: / / 2016

قرار اعضاء لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة والتقييم نشهد اننا اطلعنا على الرسالة الموسومة **(علاقة الدين بالدولة وموقف دستور جمهورية العراق لسنة 2005)** " دراسة مقارنة" التي اعدھا الطالب (غفران ناجي شاکر) وقد ناقشناه في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في القانون العام بتقدير () .

أ.م.د.

(رئيس اللجنة)

أ.م.د.

(عضواً)

أ.م.د.

(عضواً)

أ.م.د.

(عضواً ومشرفاً)

صادق عليها مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف في جلسته المرقمة () والمعقودة في / / 2016.

عميد معهد العلمين للدراسات العليا

/ / 2016

الإهداء

يوم علماني الحروف أول مرة، لم يخطر ببالي أنني سأعجز أمامها ثانيةً، ويوم
علماني دمجها وتكوين كلماتٍ لم يخطر ببالي أنني سأعجز في ذلك يوماً ما وأنا أصوغ
لهما عبارات إهداء جهد بسيط لرد بعض الدين

إلى

أبي وأمي ..

مع وافر الحب ..

والى

ثمرة قلبيهما التي قطفتها يد السماء في أول نضوجها

إلى روح اخي رحمه الله

شكر وتقدير

قليل في الأثر (من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق). فبعد أن فضل الله علينا بسلوك طريق طلب العلم والمعرفة لأبد لنا من ان نقدم شكرنا وتقديرنا لكل من أسهم بإمارة الأذى عن طريق علمنا ووضع العلامات والدلالات فيه ما وفر لنا الجهد والوقت..

وفي طليعة هؤلاء نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا إلى أستاذنا الكبير الاستاذ المساعد الدكتور عباس عبود عميد معهد العلمين للدراسات العليا لما شملنا به من رعاية أبوية وإسناد وتشجيع على الخوض في بحث موضوع رسالتنا الذي لاقى أحياناً بعض الاعتراض.

ولسان شكرنا عاجز أمام أستاذنا المشرف الأستاذ المساعد الدكتور عدنان عاجل عبيد الذي رقدنا بالتوجيهات والملاحظات والمصادر وتحمل منا كثرة الأسئلة والاستفسارات ولم يبخل علينا بعلمه ووقته..

ولايفوتنا أيضاً أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من:

- الأستاذ المساعد الدكتور أياد العنبر للملاحظات والتوجيهات التي أبداهها لنا قدر تعلق موضوعنا بالجانب السياسي.
 - المدرس المساعد خالد التميمي الذي قدم لنا عديد من المصادر ووفر لنا الجهد والوقت الذين كانا يلزمان للبحث عنها.
 - السيدة سندس المشهدي مسؤولة مكتبة كلية القانون جامعة الكوفة التي كانت خير عون في تقديم المصادر.
 - الأخوات العزيزات في مكتبة العتبة العلوية المقدسة.
- وسائر من قدم لنا تعاوناً قل أو أكثر وإن فانتا شكره فلايفوت الله عنا أجره.

الباحثة

المستخلص

تشكل العلاقة بين الدين والدولة قيمة مهمة في الفلسفة السياسية على مدى التاريخ سواء سادت الأديان أم سادت الدولة وعلى الرغم أن لكل من الأديان موقفه من الدولة ولكل من الدول موقفها من الدين إلا أن العلاقة بين الدين والدولة يمكن أن تتمحور في ثلاثة اتجاهات على مر العصور وهي:

الاتجاه الأول: علاقة خلط (الشيوعية) وتقوم على الخلط بين الدين والدولة إذ تقوم السلطة على أساس إلهي.

الاتجاه الثاني: علاقة فصل (العلمانية) وتقوم على فصل الدين عن الدولة وتقوم السلطة فيها على أساس معياري علمي عقلاني.

الاتجاه الثالث: علاقة وحدة وتمييز: وتقوم على أن علاقة الدين بالدولة علاقة وحدة (لاخط)، لأن السلطة مقيدة بالقواعد القانونية التي لا تخضع للتغير والتطور مكاناً وزماناً ومن ثم لا يباح تجاوزها، وتسمى في علم القانون (قواعد النظام العام) وتمييزاً (لا فصلاً)، لأن الدين يبقى حاكماً للجماعة عبر القانون الذي لا يجوز مخالفته، والسلطة التي تضمن حرية ممارسته من الجماعة وتكفل لهم ممارسة تلك الحرية.

والحل الأخير هو المطروح من جانب عريض في الفقه الإسلامي بما يسمى (ولاية الامة) ومن الفكر السياسي بما يسمى (الدولة المدنية) التي اتفق الفكر السياسي الإسلامي والغربي على كثير من مقوماتها وهي العلاقة التي تبناها دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	7 - 1
الفصل الأول موقف الدين من الدولة	53 - 8
المبحث الأول: ماهية الدين.	25 - 11
المطلب الأول: مصدر الدين ونشأته.	11
الفرع الأول: مصدر الدين.	11
الفرع الثاني: نشأة الدين.	16
المطلب الثاني: تعريف الدين وتميزه من بعض المصطلحات.	18
الفرع الأول: تعريف الدين.	18
الفرع الثاني: تميز الدين من بعض المصطلحات.	23
المبحث الثاني : موقف الديانتين اليهودية والمسيحية من الدولة.	39 - 26
المطلب الأول: موقف الديانة اليهودية من الدولة.	26
المطلب الثاني: موقف الديانة المسيحية من الدولة.	33
المبحث الثالث: موقف الدين الإسلامي من الدولة.	53 - 40
المطلب الأول: الموقف القائل ان الإسلام دين فقط.	40
المطلب الثاني : الموقف القائل أن الإسلام دين ودولة.	48
الفصل الثاني موقف الدولة من الدين	118 - 54
المبحث الأول: الدولة الدينية.	78 - 57
المطلب الأول: مفهوم الدولة الدينية.	57

62	المطلب الثاني: نماذج الدولة الدينية.
62	الفرع الأول: الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
71	الفرع الثاني: المملكة العربية السعودية.
98 - 79	المبحث الثاني: الدولة العلمانية.
79	المطلب الأول: مفهوم الدولة العلمانية.
85	المطلب الثاني: نماذج الدولة العلمانية.
86	الفرع الأول: دولة علمانية ذات غالبية مسيحية (فرنسا إنموذجاً) .
91	الفرع الثاني: دولة علمانية ذات غالبية إسلامية (تركيا إنموذجاً) .
118 - 99	المبحث الثالث: الدولة المدنية.
99	المطلب الأول: مفهوم الدولة المدنية في الفكرين الإسلامي والغربي.
99	الفرع الأول: مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي.
106	الفرع الثاني: مفهوم الدولة المدنية بالفكر الغربي.
110	المطلب الثاني: رؤية قانونية في الدولة المدنية (لبنان إنموذجاً).
110	الفرع الأول: رؤية قانونية في الدولة المدنية.
113	الفرع الثاني: مدى مدنية دولة لبنان.
165 - 119	الفصل الثالث موقف دستور جمهورية العراق لسنة 2005 من علاقة الدين بالدولة
134 - 122	المبحث الأول: آلية كتابة الدستور ودور المرجعية الدينية في كتابته.
123	المطلب الأول: آلية كتابة الدستور .
127	المطلب الثاني: دور المرجعية الدينية في كتابة الدستور .
149 - 135	المبحث الثاني: موقف الدستور من علاقة الدين بالدولة وضماناتها.
135	المطلب الأول: موقف الدستور من علاقة الدين بالدولة.
143	المطلب الثاني: الضمانات الدستورية لعلاقة الدين بالدولة.

165 - 150	المبحث الثالث: موقف التشريعات والمحكمة الاتحادية العليا من أحكام الإسلام.
150	المطلب الأول: موقف التشريعات من أحكام الإسلام.
157	المطلب الثاني: موقف المحكمة الاتحادية العليا.
171 - 166	الخاتمة.
190 - 172	قائمة المصادر والمراجع.